

## معضلة الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي(\*)

أيمن إبراهيم الدسوقي(\*\*)

أستاذ مشارك، قسم العلوم السياسية،  
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

### مقدمة

يظلّ ملف الاستقرار السياسي الأكثر أهمية وتعقيداً في النظام الإقليمي الخليجي منذ إعلان بريطانيا الانسحاب من المنطقة في أواخر الستينيات من القرن المنصرم. فلا تزال الصراعات والأزمات هي القاعدة السائدة في منطقة الخليج، في حين أنّ الأمن والاستقرار هما الاستثناء. ويبدو، كما يستنتج أحد الخبراء، أنّ الحروب والأزمات متأصلة في البنية السياسية لهذه المنطقة ومتجذرة في خلفيتها التاريخية<sup>(١)</sup>. فمنذ نشأة النظام الإقليمي الخليجي في أوائل السبعينيات من القرن المنصرم، شهدت المنطقة أربع حروب دولية، وصدّامات مسلّحة محدودة وصراعات سياسية بينية، وحروباً أهلية ومحاولات لقلب نظم الحكم، من دون الحديث عن الاضطرابات الداخلية والاحتجاجات العمالية.

وعلى الرغم من مرور أكثر من ثلاثة عقود على تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون أو المجلس فيما بعد) الذي أنشئ بالأساس لمواجهة زيادة عوامل ومعدلات عدم الاستقرار في المنطقة<sup>(٢)</sup>، لا يزال هذا الملف مهيمناً على سياساته وسياسات أعضائه،

---

(\*) «النظام الإقليمي الخليجي» في هذا المقال هو تجمّع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي تصلح الأسس التي يقوم عليها لاعتباره نظاماً إقليمياً. انظر: سامح راشد، «الخليج في البيئة الإقليمية: التوجهات والسياسات»، السياسة الدولية، السنة ٤٤، العدد ١٧١ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨). وهذا لا يقلل من أهمية وجهة نظر أخرى توسّع حدود هذا النظام ليضمّ العراق وإيران. انظر أيضاً: عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ومحمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

ayelde@feps.edu.eg.

(\*\*) البريد الإلكتروني:

(١) عبد الله، المصدر نفسه، ص ١٢٥.

Reyadh Alasfoor, *The Gulf Cooperation Council: Its Nature and Achievements, A Political Analysis of Regional Integration of the GCC States, 1979-2004*, Lund Political Studies; 149 (Lund: Lund University, 2007), pp. 16-20.

ولا تزال منطقة الخليج مضطربة من الناحية الأمنية. تتمثل مشكلة هذا البحث في تفسير معضلة الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي على المستويين الكلي والجزئي. ولذلك يعتمد الباحث، أولاً، إلى تحليل أهم التهديدات الداخلية (النابعة من داخل النظام) والخارجية (الآتية من بيئته الإقليمية والدولية) لاستقرار النظام. ثم يحاول عمل موازنة بين مصادر عدم الاستقرار وعوامل الاستقرار في النظام، ويختتم بمحاولة استشراف مستقبل الاستقرار في المنطقة.

## أولاً: التهديدات الداخلية للاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي

تُعدُّ مشكلة الخلل في التركيبة السكانية من أهم مهدّات الاستقرار لبلدان مجلس التعاون. فنسبة الوافدين إلى إجمالي السكان في هذه الدول تزايدت بشكلٍ منتظم على مدى السنوات الماضية، حيث بلغت هذه النسبة نحو ٣٨,٥ بالمئة في العام ٢٠٠٢<sup>(٣)</sup>، ثم قفزت إلى أكثر من ٤٦ بالمئة وفقاً لأحدث البيانات المتوافرة<sup>(٤)</sup>. ومن المتوقع أن تصل إلى أكثر من ٥١ بالمئة بحلول العام ٢٠١٥<sup>(٥)</sup>. وقد أصبح المواطنون أقلية في معظم بلدان المجلس، وهي في قطر (نحو ١٣ بالمئة) والإمارات (أقل من ١٥ بالمئة) والكويت (نحو ٣١ بالمئة) والبحرين (نحو ٤٦ بالمئة)<sup>(٦)</sup>. ويصبح الوضع أكثر اختلالاً إذا حسبنا نسبة العمالة الوافدة إلى قوة العمل في هذه الدول؛ حيث يمثل العمال الوافدون الأغلبية العظمى؛ تفوق الـ ٩٠ بالمئة في بعض الحالات. وهذا وضع فريد وغير مسبوق في أي دولة أو منطقة في العالم<sup>(٧)</sup>. ويؤثر هذا الوضع سلباً في بُنية المجتمع الخليجي، وهويته الوطنية، وثقافته، ومن ثم استقراره السياسي والاجتماعي.

أضف إلى ذلك التحديات الأمنية المرتبطة بالعمالة الوافدة، والمتمثلة في الاحتجاجات والإضرابات العمالية، وأعمال الشغب، والجريمة المنظّمة. والواقع أن العديد من الاحتجاجات والإضرابات العمالية، في أنحاء متفرقة من منطقة الخليج، لم تؤثر سلباً في مصالح المؤسسات الاقتصادية فحسب، بل تعدت ذلك إلى الأمن العام، وتحولت إلى أحداث شغب شهدت تعدياً على

(٣) Maitha Al-Shamsi, «The Imbalance in the Population Structure and its Impact on the States of the Region,» in: *Arabian Gulf Security: Internal and External Challenges* (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2008), p. 393.

(٤) محسوبة بواسطة الباحث اعتماداً على أحدث تقارير الدول، والمتخصصة بدول مجلس التعاون، الصادرة عن: Economist Intelligence Unit Limited (EIU), The World Fact Book.

(٥) مريم حسن الكندري، «الثقافة المجتمعية والتنمية في منطقة الخليج»، في: **الموارد البشرية والتنمية في منطقة الخليج العربي** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩)، ص ٤٩٩ - ٥٠٠.

(٦) «Country Report August 2014: Bahrain,» EIU, <<http://www.eiu.com>>, p. 15; «Country Report August 2014: Kuwait,» EIU, p. 16; «The World Fact Book: Qatar; United Arab Emirates,» Central Intelligence Agency (21 August 2014), <<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos>>.

(٧) Al-Shamsi, «The Imbalance in the Population Structure and its Impact on the States of the Region,» pp. 397-399.

الممتلكات العامة. ويُلاحظ أنَّ أحداث الشغب والاحتجاجات العمالية في بعض أقطار الخليج، وخاصةً السعودية والإمارات، أخذت منحى تصاعدياً عدداً وحجماً مقارنة بفترات سابقة. ولا شك في أنَّ استمرار تدفق هجرة هذه العمالة، سواء بشكل شرعي أو غير شرعي، من دون ضوابط واضحة، وانتشار البطالة بين عناصرها، قد يؤدي إلى تزايد انخراطها في أنشطة الجريمة المنظمة<sup>(٨)</sup>.

### ثمة تحديات سياسية للاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي، تتعلق بالخلافة السياسية، والقمع الأمني، وضيق آفاق المشاركة السياسية.

وهناك تحديات ديمغرافية أخرى تواجهها بلدان الخليج، أهمها التغيّر الاجتماعي و«تنامي فئة الشباب»، ما يتطلب إيجاد أعداد كبيرة من الوظائف، وإحداث تطور سياسي واجتماعي مستقرّ لتفادي الاضطرابات السياسية<sup>(٩)</sup>. فقد زادت نسبة البطالة بين الشباب، وبلغت معدلات عالية في السعودية والبحرين وعمان<sup>(١٠)</sup>. ويتصل بذلك أيضاً أنَّ هذه البلدان تشهد عدم عدالة في توزيع الدخل بين الأفراد و/أو مناطق الدولة، وبعضها يختبر معدلات فساد واسعة<sup>(١١)</sup>.

وثمة تحديات سياسية للاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي، تتعلق بالخلافة السياسية، والقمع الأمني، وضيق آفاق المشاركة السياسية. وتتباين درجة خطورة مشكلة الخلافة السياسية من قطر إلى آخر، ولكن تشترك في كثيرٍ من مصادرها، من قبيل تقدّم عُمر رئيس الدولة الحالي وتدهور صحته، والفجوة الجيلية أو السياسية داخل الأسر الحاكمة وتطلّع الجيل الآتي إلى السلطة، وغياب هيكل رسمي للخلافة السياسية أو عدم اختباره، ومركزة السلطة المفرطة<sup>(١٢)</sup>.

وغنيّ عن البيان أنّه ليس للمواطنين أي دور في الخلافة السياسية في أقطار مجلس التعاون، مع ضيق آفاق المشاركة السياسية. فكما يتضح من الجدول الرقم (١)، تتراوح معدلات

(٨) المصدر نفسه، ص ٤١٧ - ٤٢٦، و Fred Lawson, *Transformations of Regional Economic Governance in the Gulf Cooperation Council*, Occasional Paper; 10 (Doha: Center for International and Regional Studies at Georgetown University in Qatar, 2012), pp. 16-17.

(٩) Anthony Cordesman: «Moving Toward Unity: Making Effective Use of Arab Gulf Forces and Resources», in: *The Future of Warfare in the 21<sup>st</sup> Century* (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2014), p. 209, and *Security Challenges and Threats in the Gulf: A Net Assessment* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2008), p. 9.

(١٠) «Country Report August 2014: Oman», EIU, <<http://www.eiu.com>>, p. 5; «Country Report August 2014: Bahrain», EIU, p. 4, and «Country Report August 2014: Saudi Arabia», EIU, p. 3.

(١١) Cordesman: «Moving Toward Unity: Making Effective Use of Arab Gulf Forces and Resources», p. 239; «Country Report August 2014: Saudi Arabia», EIU, p. 3, and «Country Report August 2014: United Arab Emirates», EIU, p. 3.

(١٢) «Country Report August 2014: Kuwait», EIU, p. 3; «Country Report August 2014: Saudi Arabia», EIU, pp. 2-3; «Country Report August 2014: Oman», EIU, p. 3; «Country Report August 2014: Bahrain», EIU, 3, and «Country Report August 2014: Emirates», EIU, p. 3.

المشاركة السياسية في هذه الأقطار من ضعيف إلى ضعيف جداً. وتُحكّم الأسر المالكة قبضتها الأمنية، في إطار نظم تسلطية، على مفاصل الدولة. وتكمن الخطورة هنا في أنّ الإحباط من ضيق آفاق الانفتاح السياسي قد يدفع مجموعات صغيرة أو كبيرة، مقلّدة تكتيكات المحتجين في الوطن العربي، إلى تعبئة اجتماعية في ما يتعلق بقضايا معينة. وكان هذا واضحاً في عُمان والبحرين والكويت والسعودية، مع اختلاف في حجم الاحتجاجات ودرجة خطورتها.

### الجدول الرقم (١) المشاركة السياسية في أقطار مجلس التعاون

السعودية	البحرين	الإمارات	قطر	عُمان	الكويت	القطر
٢,٧٨	٢,٧٨	١,١١	٣,٢٢	٣,٨٩	٣,٨٩	معدل المشاركة السياسية(*)

(\*) معدل المشاركة السياسية يتراوح بين ١٠ (مشاركة كاملة) وصفر (لا توجد مشاركة).

المصدر: «Democracy Index 2012: Democracy at a Standstill: A report from The Economist Intelligence Unit,» The Economist Intelligence Unit (2013), pp. 7-8, <[https://portoncv.gov.cv/dhub/porton.por\\_global.open\\_file?p\\_doc\\_id=1034](https://portoncv.gov.cv/dhub/porton.por_global.open_file?p_doc_id=1034)>.

علاوةً على ذلك، تختبر العلاقات البينية الخليجية خلافات سياسية تتعلق بقضايا متعددة، أهمها المنازعات الحدودية والإقليمية التي تخمد حيناً وتثور حيناً<sup>(١٣)</sup>، وإدراك التهديدات الخارجية كما سيتضح لاحقاً، ومعضلة السيادة - الهيمنة؛ والمتمثلة بحساسية الدول الصغيرة تجاه مسألة السيادة وخشيتها من الهيمنة السعودية<sup>(١٤)</sup>، وتطوير عمل مجلس التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية<sup>(١٥)</sup>، فضلاً عن تطوير المجلس ذاته سواء بتوسيعه أو تحويله إلى اتحاد على نمط الاتحاد الأوروبي<sup>(١٦)</sup>.

(١٣) راشد فهد المري، «النظام القانوني للجرف القاري: دراسة تطبيقية على منطقة الخليج العربي»، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠)، ص ٥٠ - ٩؛ Sheikha Shamma Bint Mohamed Al-Nahyan, *Political and Social Security in the Arabian Gulf Region and United Arab Emirates after the Second Gulf War* (Bratislava: Research Center of the Slovak Foreign Policy Association, 2000), pp. 14-20, and Alasfoor, *The Gulf Cooperation Council: Its Nature and Achievements, A Political Analysis of Regional Integration of the GCC States, 1979-2004*, pp. 190-1999.

Robert E. Hunter, *Building Security in the Persian Gulf* (Santa Monica, CA: RAND, 2010), (١٤) pp. 23-38.

Helem Chapin Metz, ed., *Persian Gulf States: A Country Study* (Washington, DC: GPO for the Library of Congress, 2009), pp. 25-28, <<http://countrystudies.us/persian-gulf-states/>>, and Cordesman: «Moving Toward Unity: Making Effective Use of Arab Gulf Forces and Resources».

(١٦) اتّضح في ما بعد أن مبادرتي توسيع المجلس وتحويله إلى اتحاد فدرالي تعكسان مبادرة شخصية للعاهل السعودي [الراحل]، الملك عبد الله بن عبد العزيز، نابعة من تصوّره للتهديد المحيط بأقطار المجلس، لم يشاركه فيه سائر قادة المجلس، باستثناء عاهل البحرين. كما لم تشاركه بلدان المجلس الأخرى الرأي، كونها فكرة ملّحة، ولم يعبروا عن اهتمام محدّد بها. بل إن عُمان رفضت فكرة الاتحاد من أساسها، وتمّ استبعاد =

ويتصل أحدث فصول الخلافات بين أقطار المجلس بتباين مواقفهم تجاه تطورات «الربيع العربي». وقد وصلت الخلافات البينية إلى درجة غير مسبقة بسحب سفراء الإمارات والسعودية والبحرين من الدوحة (آذار/مارس ٢٠١٤)، وإعلان أبو ظبي عن كشفها خلية تجسس قطرية في الإمارات<sup>(١٧)</sup>.

**تُستخدم الطائفية للتعبئة السياسية في بعض بلدان الخليج. والأخطر من ذلك أن انتشار الطائفية السياسية يعدّ بيئة ملائمة للرايكية الإسلامية.**

وشهدت منطقة الخليج والوطن العربي موجة من العنف السياسي والتوترات الطائفية وتحديات لسلطة الدولة في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ ومنذ العام ٢٠١١ حتى الآن. وفي هذا السياق، اكتسبت نظرية «الهلل الشيعي» الذي يمتد من إيران ماراً بالعراق والبحرين والمنطقة الشرقية في السعودية إلى لبنان، أرضية معتبرة في الخطاب السياسي والشعبي. وربما تستند هذه النظرية إلى حقائق ديمغرافية وجيوبوليتيكية تتعلق بوجود أقليات شيعية في بلدان المجلس، بل إن الشيعة يشكلون أغلبية في البحرين، ويقطنون معظم المناطق الغنية بالنفط في هذه البلدان. بل إن الشيعة يشكلون أغلبية في منطقة الخليج ككل، بما في ذلك العراق وإيران<sup>(١٨)</sup>.

وبصرف النظر عن تقييمنا لهذه النظرية، تظل العدسات الطائفية مرشحاً قوياً ترى من خلاله النخب الحاكمة في إقليم الخليج، وخاصة في إيران والعراق والسعودية والبحرين، التطورات في المنطقة<sup>(١٩)</sup>.

وتُستخدم الطائفية للتعبئة السياسية في بعض بلدان الخليج، وتوظفها السعودية لمقاومة النفوذ الإيراني، وتعتمد عليها إيران في التدخل في شؤون بلدان مجلس التعاون، وأصبحت الآن القوة الدافعة والمبدأ المنظم للسياسة العراقية<sup>(٢٠)</sup>. والأخطر من ذلك أن انتشار الطائفية السياسية يعدّ بيئة ملائمة للرايكية الإسلامية، وظهور حركات سنية إرهابية جديدة أو تعزيز القائم منها.

= بحثها كلية في قمة المجلس الـ ٣٤ في الكويت. انظر: F. Gregory Gause, «Prospects for a Gulf Cooperation Council Union», IISS (Washington, DC) (26 June 2012), <<http://www.iiss.org/en/events/events/archive/2012-4a49/june-7879/prospects-for-a-gulf-cooperation-council-union-8e58>>.

(١٧) «السعودية والإمارات والبحرين تسحب سفراءها من قطر»، الحياة، ٦/٣/٢٠١٤، و«انفراجة قريبة في الخلاف الخليجي»، العربي الجديد (٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٤).

(١٨) Mapping the Global Muslim Population: A Report on the Size and Distribution of the World's Muslim Population (Washington, DC: Pew Research Center, 2009), p. 10.

(١٩) Kristian Ulrichsen, «Internal and External Security in the Arab Gulf States», Middle East Policy, vol. 16, no. 2 (2009), pp. 39-58.

(٢٠) كريستوفر هيل، «نهاية الدولة العربية»، الجزيرة نت (١٣ آب/أغسطس ٢٠١٤)، و<<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/8/13/>>, and Alasfoor, The Gulf Cooperation Council: Its Nature and Achievements, A Political Analysis of Regional Integration of the GCC States, 1979-2004, p. 52.

وربما يتمثل التحدي الأهم الذي يواجه بلدان مجلس التعاون في عدم توافر الإرادة السياسية، وعدم وجود قيادة فاعلة لتطوير درجة معقولة من التكامل والتبادلية على الصعيدين الثنائي والجماعي. على الرغم من الانكشاف الأمني البالغ في بلدان المجلس، فقد فشل قادة المجلس في بناء وتطوير قوة دفاع مشتركة فعالة<sup>(٢١)</sup>، أو خلق هيكل أمني موحد<sup>(٢٢)</sup> لمواجهة التهديدات المتعددة والمتنوعة لأمنها، وركنوا إلى «الواقعية العسكرية»، واستسلموا لـ «التبعية التاريخية» بالاعتماد على الحماية الخارجية، وغلب الطابع الشكلي على ترتيبات الأمن الجماعي الخليجية<sup>(٢٣)</sup>.

## ثانياً: التهديدات الخارجية للاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي

تنبع هذه التهديدات أساساً من دول المحيط العربي، لا سيما إسرائيل وإيران، والبوابتين الجنوبية (اليمن) والشمالية (العراق) للجزيرة العربية.

تُشكّل إسرائيل التهديد رقم واحد ليس لأمن بلدان مجلس التعاون فقط، وإنما للأمن الإقليمي كله. ويتمثل أهم أبعاد هذا التهديد بترسانة أسلحة نووية متطورة (٢٠٠ - ٥٠٠ قنبلة نووية متنوعة الحجم)، ووسائل إيصالها من صواريخ متوسطة وبعيدة المدى؛ ما يضع كل الأقطار العربية في مدى أي هجوم إسرائيلي. وهذه الأسلحة ليست بغرض الردع أو التخويف وحسب، بل بغرض الاستخدام في حالة الضرورة أيضاً<sup>(٢٤)</sup>.

**تُشكّل إسرائيل التهديد رقم واحد ليس لأمن بلدان مجلس التعاون فقط، وإنما للأمن الإقليمي كله. ويتمثل أهم أبعاد هذا التهديد بترسانة أسلحة نووية متطورة.**

علاوة على ذلك، فإن التوازن العسكري في منطقة الخليج مختل لمصلحة إيران، ويتعاضم اختلاله من الناحية الواقعية؛ نظراً إلى غياب التكامل والتبادلية بين القوات المسلحة لبلدان مجلس التعاون<sup>(٢٥)</sup>. وتتمثل أبعاد الخلل (الجدول الرقم ٢)، ببعض أبعاد التسلح البري مثل قطع المدفعية، والقدرات العسكرية البحرية، ونظم التسلح الاستراتيجي، وإمكانات الحرب اللامتناهية.

Cordesman: *Security Challenges and Threats in the Gulf: A Net Assessment*, p. 3, and «Moving Toward Unity: Making Effective Use of Arab Gulf Forces and Resources», pp. 212-217.

(٢٢) أيمن الدسوقي، «معضلات الأمن الجماعي في مجلس التعاون الخليجي»، *سياسات عربية*، العدد ١٠ (أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).

Hunter, *Building Security in the Persian Gulf*, pp. 145-147.

John Steinbach, «The Israeli Nuclear Weapons Program», in: *Nuclear Energy in the Gulf* (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2009), pp. 215-230.

Cordesman, «Moving Toward Unity: Making Effective Use of Arab Gulf Forces and Resources», pp. 216-225 and 231.

**الجدول الرقم (٢)**  
**التوازن العسكري (مجلس التعاون وإيران - ٢٠١٣)**

إيران	مجلس التعاون	البيان
٣٥٠,٠٠٠	٣٦٢,٦٠٠	القوة البشرية النظامية المسلحة
١٧,٧	٨٤,٥	إجمالي (بليون دولار)
٤,١	٥,٤	الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)
١٠,٣	٤٨,٩	إجمالي الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بالمئة)
١,٦٦٣+	١,٦٩١	دبابات رئيسية
٨,٧٩٨+	٢,٣٥٦+	قطع مدفعية
٢١١	١٨٥	قطع حربية بحرية (غواصات وسفن)(*)
٣٣٧	٦٨١	طائرات مقاتلة
-	-	قدرات نووية
+	-	قدرات كيميائية وبيولوجية

(\*) منها ١٨ غواصة SDV، و ٢١ غواصة تكتيكية.

*The Military Balance 2014* (London: Routledge, 2014), pp. 302-354.

المصدر:

فعلى الرغم من امتداد شواطئ بلدان مجلس التعاون، فإن قواتها البحرية ضعيفة، وبصفة خاصة في مجالات حساسة مثل تكنولوجيا السفن المضادة للصواريخ، وقدرات إزالة الألغام. وهناك تفوق واضح لإيران في السفن التقليدية، والزوارق السريعة، وحرب الألغام أيضاً. وثمة فجوة متزايدة بين بلدان المجلس وإيران في ما يتعلق بنظم التسلح الاستراتيجي<sup>(٢٦)</sup>؛ حيث تمتلك إيران برنامجاً نووياً متطوراً نسبياً، ما يثير شكوك بلدان المجلس في استهدافه إنتاج السلاح النووي. كما أنّ الغموض المحيط بهذا البرنامج يعزّز قدرة إيران على الردع والتخيف.

وعلى الرغم من احتمال التوصل إلى تسوية دبلوماسية للملف النووي الإيراني، تخشى أقطار المجلس من أنّ تنطوي تسويته على تمكين إيران من تحقيق التقدّم في مجال التكنولوجيا النووية المدنية، في ضوء أنّ هدفها النهائي «هو وضع البرنامج النووي السلمي في خدمة طموحاتها

IHS Jane's, «Strategic Weapon System, Iran,» Sentinel Security Assessment (The Gulf States) (٢٦) (26 January 2012).

العسكرية» التي لن تتخلّى نهائياً عنها<sup>(٢٧)</sup>. ولا تمتلك بلدان المجلس أية قدرة نووية للأغراض السلمية، بل لا توجد أية مفاعلات قوى عاملة حالياً لديها. وتحوز إيران قدرات كيميائية وبيولوجية عسكرية، وربما نجحت في تطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية لتحميلها على الصواريخ البعيدة المدى، فيما لا يوجد دليل على حيازة بلدان المجلس لمثل هذه القدرات. كما تمتلك إيران كذلك قدرات صاروخية باليستية كبيرة ومتنامية، ونجحت في شراء نظم صاروخية باليستية كاملة من الخارج، وتطوير نظم محلية ذات قدرات معتبرة. صحيح أنّ الصواريخ الإيرانية محدودة الدقة والاستدامة، إلا أنّها قد تستخدم لضرب أهداف حضرية<sup>(٢٨)</sup>.

وتعدّ التهديدات الإيرانية اللامتماثلة (Asymmetric) من أكثر التهديدات واقعية واحتمالية لأمن بلدان الخليج، وتشمل العمليات المسلحة المنخفضة أو متوسطة المستوى، وحرب التخويف، والهجمات الإرهابية. وفي هذا الخصوص، يُشار إلى التهديدات التي تمثّلها فيالق الحرس الثوري، وخاصةً وحدة النخبة البحرية فيها المعروفة باسم قوة القدس، للملاحة في الخليج العربي<sup>(٢٩)</sup>. ويُشار أيضاً إلى شبكة إرهابية مرتبطة بإيران في بلدان مجلس التعاون تتألف من مليشيات وخلايا، وشبكة تخابر وتجسس، ورجال دين، وشركات مالية ومؤسسات أعمال<sup>(٣٠)</sup>.

ويندرج في إطار التهديدات اللامتماثلة أيضاً الصراعات بالوكالة من خلال استخدام فاعلين من غير الدول، واستغلال الانقسامات الطائفية والإثنية والقبلية، والهجمات ضد البنى التحتية لإنتاج النفط والمنشآت الاقتصادية الحيوية، والاختبارات الصاروخية والفضائية، والتدريبات والمناورات العسكرية. وفي الحقيقة، تواجه بلدان مجلس التعاون مشكلات أمنية وخاصة بسبب طبيعة وموقع البنى التحتية ومنشآت الطاقة وتحلية المياه على ساحل الخليج أو بالقرب منه. وهذا يزيد درجة انكشافها للتهديدات الإيرانية وتهديدات الحرب اللامتماثلة عموماً<sup>(٣١)</sup>.

وثمة جانب آخر للتهديد الإيراني، وإن قلّت مصداقيته، يتعلّق بإغلاق مضيق هرمز أو تعطيل الملاحة فيه. غير أنّ احتمالات تنفيذه، وإن بدت محدودة جداً، تظل قائمة، ما قد يخلف آثاراً كارثية في الاقتصادات الخليجية<sup>(٣٢)</sup>. ويبدو أنّ إيران تتجه عن طريق استعمال المليشيات

(٢٧) عبد العزيز بن عثمان بن صقر، «دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية عام ٢٠١٣»، الشرق الأوسط، ٢٠١٣/١/٣.

Cordesman, *Security Challenges and Threats in the Gulf: A Net Assessment*, pp. 6 and 29, and (٢٨) Anthony Cordesman, «Iran Weakling or Hegemon,» in: *Arabian Gulf Security: Internal and External Challenges*, pp. 67-68.

Cordesman, *Security Challenges and Threats in the Gulf: A Net Assessment*, pp. 5 and 59-61. (٢٩)

Muhammad Abdul-Ghaffar, *Regional and International Strategy for Gulf Security: A Perspective on the Driving Forces of Strategic Conflict and the Regional Response* (Manamah: Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies, 2012), pp. 16-17 and 24-28. (٣٠)

Cordesman: Ibid, pp. 5, 7, and 33, and «Moving Toward Unity: Making Effective Use of Arab Gulf Forces and Resources,» p. 236. (٣١)

Caitlin Talmadge, «Closing Time: Assessing the Iranian Threat to the Strait of Hormuz,» *Inter-national Security*, vol. 33, no. 1 (Summer 2008), pp. 82-117, and Sabahat Khan, «Iranian Mining of the



الحوثية التي سيطرت على العاصمة اليمنية ومناطق واسعة من اليمن وميناء الحديدة على البحر الأحمر، إلى الهيمنة على باب المندب<sup>(٣٣)</sup>.

ويظلّ العراق مصدراً أساسياً لعدم الاستقرار في منطقة الخليج؛ فقد أصبح حديقة خلفية للنفوذ الإيراني؛ ما وفّر ل طهران عمقاً استراتيجياً، وزاد من جوانب ومعدلات تهديدها لأمن بلدان مجلس التعاون. وما يفاقم هذا التهديد وجود شكل من أشكال المحاور بقيادة إيران يضم العراق وسورية وحزب الله اللبناني والحوثيين في اليمن، واندلاع جولة جديدة من الاقتتال الطائفي في العراق وسورية، بل وتفشّي «الطائفية السياسية» في إقليم الشرق الأوسط كله<sup>(٣٤)</sup>.

وبعد سيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية/ داعش» على مساحات واسعة من الأراضي في شمالي العراق وسورية منذ منتصف ٢٠١٤، تعاظمت المخاوف من أن يتحوّل العراق إلى قاعدة للإرهاب تهدد بلدان المجلس، وهناك خطر تمدد نفوذ التنظيم إلى بلدان مجلس التعاون، لا سيما السعودية والكويت. ونظراً إلى الخطورة التي بات يشكّلها التنظيم الراديكالي لا على الأمن الإقليمي فقط، وإنما على الأمن الدولي كله، فقد انخرطت معظم أقطار الخليج في الائتلاف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، لمكافحة التنظيم وسط العديد من الإشكاليات والتساؤلات المثارة بشأن هذا الائتلاف، سواء من حيث أطرافه أو مهامه أو مدى فعاليته. ولكن حتى مع قيام الائتلاف بكسر شوكة «داعش»، فمن دون إعادة بناء مؤسسات الدولة في العراق، وتأسيس نظام سياسي فعال على أسس المواطنة وسيادة القانون والمشاركة، سيظل الوضع العراقي يفرز تأثيرات سلبية في الأمن والاستقرار في منطقة الخليج. وثمة مخاوف، بعد أن ينتهي الخطر «الداعشي»، من أن تندلع حرب أهلية واسعة النطاق بين السنة والشيعة<sup>(٣٥)</sup>، أو بين العرب والأكراد<sup>(٣٦)</sup>.

كما أنّ الوضع في اليمن يمثّل تهديداً خطراً لأمن الخليج. وتتضمن أبعاد هذا التهديد نشاط «تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية» في جنوب اليمن، وسيطرة الحوثيين على مناطق واسعة من البلاد، والاقتتال بين الأخيرين والقبائل في الشمال والوسط، وبداية نذر صراع طائفي بين القاعديين والحوثيين، وتعاقد أنشطة الحراك الجنوبي. وفي ضوء انهيار المؤسسات الأمنية والعسكرية، وعدم وضوح آفاق لحلّ سياسي للأزمة اليمنية، وغياب الإسناد الخليجي للحكومة الشرعية، وتنامي الدعم الإيراني للحوثيين، فإنّ الاحتمالات كلها مفتوحة، وأخطرها تأسيس دولة مذهبية «شيوعية» في اليمن الشمالي تابعة لإيران، وانفصال جنوبي اليمن، أو اندلاع حرب

Straits of Hormuz: Plausibility and Key Considerations,» *INEGMA Special Report*, no. 4 (January 2010). =

(٣٣) ابتسام الكتبي، «كلمة افتتاحية»، قُدّمت في: ملتقى أبو ظبي الاستراتيجي، الذي نظّمه مركز الإمارات للسياسات في أبو ظبي بين ١٨ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

Ulrichsen, «Internal and External Security in the Arab Gulf States,» pp. 43-49, and Cordesman, (٣٤)

«Moving Toward Unity: Making Effective Use of Arab Gulf Forces and Resources,» p. 226.

(٣٥) هيل، «نهاية الدولة العربية».

Ayman El-Dessouki, «Conflictual Intergovernmental Relations in Iraq,» *Al-Nahda*, vol. 14, (٣٦) no. 2 (April 2013), pp. 1-26.

أهلية<sup>(٣٧)</sup>. ويحمل الوضع اليمني الراهن، والاحتمالات المتصورة مخاطر عالية المستوى على الأمن الخليجي الجماعي والأمن الوطني لبلدان مجلس التعاون، من دون الحديث عن المشكلات الرئيسية التي خلقتها الهجرة غير الشرعية والتهريب عبر الحدود اليمنية، والتي تشكل الآن تهديداً للسعودية وعمان، لكنها تمس بلداناً خليجية أخرى أيضاً، مع قيام المهاجرين بعبور حدود تلك الدول<sup>(٣٨)</sup>.

ويبقى التطرف الديني والإرهاب، وبصورة محددة نشاطات تنظيم القاعدة وفروعه وتنظيم الدولة الإسلامية، و«الدواعش الشيعية» الأخرى، همّاً أمنياً رئيساً لبلدان الخليج. بعبارة أخرى، لا يقتصر التطرف الذي يُفضي إلى العنف السياسي في بلدان الخليج على الجماعات الراديكالية السنية فقط، بل يشمل جماعات شيعية متطرفة يُنسب إليها معظم أعمال العنف أيضاً<sup>(٣٩)</sup>.

وقد مثّل «الربيع العربي» تهديداً جدياً للوضع

الإقليمي الراهن، وتوازنات القوى في المنطقة. وفي البداية (عام ٢٠١١)، كان ثمة إدراك مشترك لطبيعة التهديد وجديته؛ حيث حمل قادة المجلس بصفة عامة تصوراً سلبياً للربيع العربي، وعبروا عن خشيتهم من انتقال عدواه إلى بلدانهم بتركيباتها السكانية المختلفة،

### ... ويبقى التطرف الديني والإرهاب همّاً أمنياً رئيساً لبلدان الخليج.

وهو ما حدث في البحرين وعمان، وما قد يفضي إليه ذلك من تأثيرات خطيرة جداً في الاستقرار السياسي ونظم الحكم الملكية والتنمية الاقتصادية في بلدان المجلس. فالسعودية، تشاركها في ذلك البحرين، ترى أنّ الربيع العربي ليس إلا محاولة إيرانية لمدّ نفوذها في الوطن العربي، وخاصة في مشرقه، وما يحمله ذلك من تهديد خطر عالي المستوى لأمنها الوطني. ثم ساد تصور، لا سيما بعد وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر، تقوده السعودية والإمارات والكويت (وإنّ بدرجة أقل) مؤداه أنّ الربيع العربي يحمل تهديداً بتمدد نفوذ الإخوان المسلمين إلى منطقة الخليج، وإطاحتها بنظمها الملكية<sup>(٤٠)</sup>.

(٣٧) أحمد يوسف أحمد، «رفقاً باليمن السعيد»، الاتحاد، ٣٠/٩/٢٠١٤.

(٣٨) Cordesman، «Moving Toward Unity: Making Effective Use of Arab Gulf Forces and Resources»، p. 229.

(٣٩) ممدوح أنيس فتحي، الحركات الإسلامية والتطرف والإرهاب في دول مجلس التعاون (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص ٦٠ - ٩٦، وAlasfoor، *The Gulf Cooperation Council: Its Nature and Achievements, A Political Analysis of Regional Integration of the GCC States, 1979-2004*, pp. 95-96 and 101-106.

(٤٠) Thomas Juneau، «Highlights from the Conference: Competing Visions of the State: Political and Security Trends in the Arab World and the Middle East»، The Canadian Security Intelligence Service in Collaboration with the International Development Research Centre (Ottawa) (19-20 January 2012)، and Abdulkhaleq Abdulla، «The Urgency of Political Reform in the Arab Gulf States»، Paper Presented at: Whither the Gulf?: Accomplishments, Challenges and Dangers, Organized by the Middle East Institute (Singapore) (19-20 May 2011).

كما أدّى «الربيع العربي» إلى زيادة اختلال ميزان القوة لمصلحة دول المحيط، وإعادة تشكيل التحالفات الإقليمية أكثر من مرة. ووجدت بلدان المجلس نفسها، باستثناء قطر، أخيراً في معسكر واحد مع مصر والأردن ضد معسكر يضم دولاً وحركات إسلامية تتزعمه تركيا، وفي مواجهة المعسكر الإيراني. ولا تزال الحرب الأهلية في سورية وليبيا، وتورط بعض بلدان الخليج فيها، تخلق تداعيات كبيرة على الأمن الإقليمي، من ناحية انتشار السلاح، وزيادة الاحتقان الطائفي، والسماح للمنظمات الإرهابية بإعادة الانتشار والتمركز في المنطقة أو التخندق في مناطق معينة في دولها خارج نطاق السيطرة الحكومية<sup>(٤١)</sup>.

ويتباين إدراك بلدان مجلس التعاون لطبيعة التهديدات الأساسية التي تواجهها، لا سيما التي تمثلها إيران أو اليمن، وحديثاً إسرائيل، ومداها؛ ما يجعل من المستحيل تبني منظور إقليمي لمواجهتها<sup>(٤٢)</sup>. بل إنّ هناك مستويات مختلفة لإدراك التهديد بين هذه البلدان. فعندما يكون مستوى التهديد مرتفعاً، تتغاضى بلدان المجلس عن خلافاتها البينية، وتتغاضى البلدان الصغيرة منها عن حساسياتها إزاء مسألة السيادة، ويعملون معاً. وعندما يكون مستوى التهديد منخفضاً، تظهر الخلافات بينهم، وتُعاود حساسية «السيادة» الظهور، ويصبح التعاون المشترك صعباً<sup>(٤٣)</sup>.

### ثالثاً: مصادر الاستقرار في بلدان مجلس التعاون

يتضح مما سبق أنّ مصادر عدم الاستقرار في النظام الخليجي عديدة ومتنوعة، بعضها مزمن، مثل الخلل في التركيبة السكانية والخلافات السياسية والحدودية بين وحداته؛ وبعضها مركب، مثل غياب هيكل للأمن الجماعي في المنطقة؛ وبعضها تقليدي، مثل التهديد الإيراني؛ والآخر مستحدث مثل تصاعد دور تنظيمات التطرف والإرهاب العابرة لحدود الدول وتنامي النزعات الطائفية والمذهبية. وقد تفضي خلاصة متسعة إلى الادعاء بأن احتمالات عدم الاستقرار في هذا النظام عالية؛ وهي خلاصة تتفق مع آراء التيار الرئيس على أية حال. بيد أنّ الباحث يناهز بنفسه عن التسرع في إصدار الأحكام، ويريد، قبل تصدير استنتاجه، فحص الجانب الآخر من الصورة الذي يصوّر المصادر والعوامل التي تسهم في استقرار النظام.

فعلى الرغم من بعض انعكاسات «الربيع العربي» على بلدان مجلس التعاون، واختبار معظمها (البحرين والسعودية وعمان والكويت) عدة احتجاجات وتظاهرات، وزيادة تطلعات الطبقة المتوسطة إلى المشاركة في العملية السياسية، إلا أنّ نظم الحكم فيها، باستثناء البحرين، لم تختبر تحدياً خطراً لشرعيتها السياسية. ويمكن تفسير ذلك بالإنجازات التي حققتها هذه

(٤١) هيل، «نهاية الدولة العربية».

(٤٢) عبد المنعم المشاط، محرّر، أمن الخليج: دراسة في الإدراك والسياسات (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤).

Gause, «Prospects for a Gulf Cooperation Council Union».

(٤٣)

البلدان في مجال التنمية الاقتصادية، وتأسيس بنية تحتية وغيرها من مظاهر الدولة الحديثة، وتوفير خدمات اجتماعية واسعة لمواطنيها. فثمة «عقد اجتماعي» بين الدولة والمواطنين؛ بموجبه تقدم الدولة الخدمات الاجتماعية مقابل الخضوع السياسي. فأسعار المواد الغذائية الأساسية مدعومة للمواطنين، الذين يتمتعون بمستويات معيشية مرتفعة، والإنفاق الاجتماعي يُعطى الأولوية. ولا توجد ضرائب على الدخل في هذه البلدان. وتشهد خدمات التعليم والتوظيف والإسكان والرعاية الصحية، والمرافق والمياه، وهي عوامل حاسمة الأهمية في دعم الاستقرار الداخلي، تحسناً في كل دول المجلس بالرغم من وجود فروق بينها. كما شهدت أجور القطاع العام (الموظف الأساسي للمواطنين) زيادات متوالية في الأعوام الثلاثة الفائتة. وفي كثير من الحالات، تتولّى الدولة رعاية مواطنيها من المهد إلى اللحد. وعلى مستوى العلاقات البينية، تحرص البلدان الغنية، لا سيما السعودية والإمارات والكويت، على مساعدة البلدان الأقل غنىً (البحرين وعمان)، بمنح مالية وتعليمية ومساعدات مقدمة إلى قطاعي الصحة والإسكان. وبالإضافة إلى ترشيد شرعيّتها بالإنجازات، قامت نظم الخليج ببناء شبكة من التحالفات المستندة إلى مصالح قبلية، ودينية واقتصادية أحياناً. وتؤدي هذه التحالفات غالباً دوراً وقائياً مهماً لمنع اندلاع احتجاجات أو انتفاضات شعبية<sup>(٤٤)</sup>.

وتتصل بالإصلاحات الاجتماعية مبادرة معظم بلدان مجلس التعاون بإصلاحات سياسية محدودة، وبجهود لمكافحة الفساد وتحسين نوعية الإدارة/سيادة القانون. فقد أُجريت «انتخابات غير مباشرة» للمجلس الوطني الاتحادي الإماراتي، شهدت توسيعاً نسبياً لقاعدة المصوتين، في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وبادرت عُمان ببعض الإصلاحات السياسية استجابةً للاحتجاجات الشعبية عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، وتدل على رغبة الحكومة في التحول تدريجياً من ملكية مطلقة إلى ملكية دستورية، على الرغم من أنّ الطريق ما زال طويلاً. بل إنّ بعض البلدان الأكثر محافظةً، مثل السعودية، بادرت بمنح المرأة حق التصويت في الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في العام ٢٠١٥<sup>(٤٥)</sup>.

تتمتع بلدان مجلس التعاون بوفرة اقتصادية تؤهلها لزيادة معدلات الإنفاق العام، ومواصلة تنفيذ سياساتها الاجتماعية والاقتصادية لإرضاء مواطنيها. فكما يتضح من الجدول الرقم (٣)، قُدِّر حجم الاقتصاد الخليجي بأكثر من تريليون و ٦٠٠ بليون دولار أمريكي في العام ٢٠١٣، بمعدل نمو حقيقي بلغ ٤,٦ بالمئة. وتشهد بلدان المجلس أعلى معدلات لمتوسط الدخل الفردي (٦٢ ألف دولار سنوياً في المتوسط) في العالم. صحيح أنّ ثمة بوناً شاسعاً بين البلدان الغنية وتلك الأقل ثراءً، وأنّ هناك عدم عدالة في توزيع الدخل بين مواطني ومناطق هذه البلدان، إلا

(٤٤) Cordesman, «Moving Toward Unity: Making Effective Use of Arab Gulf Forces and Resources», p. 240; «Country Report August 2014: Saudi Arabia», EIU, pp. 3 and 5, and Alasfoor, *The Gulf Cooperation Council: Its Nature and Achievements, A Political Analysis of Regional Integration of the GCC States, 1979-2004*, p. 207.

(٤٥) «Country Report August 2014: Emirates», EIU, p. 5; «Country Report August 2014: Oman», EIU, p. 3, and «Country Report August 2014: Saudi Arabia», EIU, p. 3.

أنّ ما يخفف من الآثار السلبية لذلك هو حرية التنقل والعمل للمواطنين بين بلدان مجلس التعاون<sup>(٤٦)</sup>، والسياسات الاجتماعية التي تنتهجها حكومات هذه البلدان لتصحيح بعض الآثار السلبية للاختلالات في توزيع الدخل. وعلى الرغم من الإنفاق العام الضخم في هذه البلدان، تحقق الموازنات الحكومية، باستثناء البحرين، فائضاً معقولاً.

**الجدول الرقم (٣)**  
**المقدّرات الاقتصادية (دول مجلس التعاون الخليجي ٢٠١٣)**

البيان	السعودية	الإمارات	الكويت	قطر	عُمان	البحرين
الناتج المحلي الإجمالي (بليون دولار أمريكي)	٧٤٨,٤	٤٠٢,٣	١٧٣,٥ (*)	٢٠٢,٤	٧٩,٦٥	٣٢,٨
النمو الاقتصادي الحقيقي (بالمئة)	٣,٨ (*)	٥,٢	٣,٠ (*)	٦,٥ (*)	٤,٢	٥,٣
عدد السكان (مليون نسمة)	٢٩ (*)	٧,٩ (*)	٤,٠ (*)	١,٩	٣,٨	١,٣
متوسط نصيب الفرد (ألف دولار أمريكي)	٥٣,٣ (*)	٦٩,٨ (*)	٧٣,٢ (*)	١٠٢,٨	٤١,٨	٣١,٨ (*)
معدل التضخم (متوسط السنة)	٣,٥	١,١	٢,٦ (*)	٢,٥	٢,١	٤,٠ (نهاية السنة)
توازن الميزانية الحكومية (بالمئة)	٦,٤	٦,٥	٣٠,٧ (*)	٩,٥ (*)	٠,٩	٣,٣-

(\*) تقديرات.

المصدر: «تقارير آب/أغسطس ٢٠١٤ عن دول مجلس التعاون التي تصدرها وحدة استخبارات الإيكونوميست»،  
Economist Intelligence Unit Limited, <<http://www.eiu.com>>. انظر:

وفي مواجهة توازن القوى المختل لمصلحة إيران، تتمتع بلدان المجلس بتفوق حاسم، يتزايد مع الوقت، في المصادر العسكرية (الإنفاق العسكري وصفقات الأسلحة)، وتمتلك مزايا هائلة في ما يتعلق بالمعدات العسكرية المتقدمة. فكما يتضح من الجدول الرقم (٢) أنفقت بلدان مجلس التعاون مجتمعة على القوات العسكرية أكثر مما أنفقته إيران بنحو خمس مرات. وأنفقت السعودية وحدها ما يزيد على ما أنفقته إيران بأكثر من أربع مرات. وقد وصل الإنفاق العسكري لبلدان المجلس مستوى غير مسبوق في العام ٢٠١٣ (نحو ٨٤,٥ بليون دولار)، ما يعادل ٤٩ بالمئة من الميزانيات العسكرية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومنذ العام ٢٠٠٤، تتفوق بلدان المجلس تفوقاً كبيراً على إيران في عدد الصفقات الدولية لشراء السلاح واستيراد المعدات العسكرية، بالرغم من عدم وجود سياسة خليجية شرائية مشتركة<sup>(٤٧)</sup>. وفي

Lawson, *Transformations of Regional Economic Governance in the Gulf Cooperation Council*, (٤٦) pp. 6, 13 and 20.

Cordesman, «Moving Toward Unity: Making Effective Use of Arab Gulf Forces and Resources», (٤٧) es,» p. 208.

إطار جهودها لمواجهة التهديد الصاروخي الإيراني، استطاعت بلدان مجلس التعاون الحصول على أحدث منظومات الدفاع الصاروخي باتريوت PAC-3، بل إن الإمارات وقطر تشتري نظام الدفاع الصاروخي للارتفاعات الشاهقة (THAAD) من الولايات المتحدة<sup>(٤٨)</sup>.

وتمتلك بلدان المجلس عدداً كبيراً من دبابات القتال الرئيسية، يعادل ما تمتلكه إيران تقريباً؛ غير أنها أكثر تطوراً من نظيراتها الإيرانية ذات الحالة المتدهورة. ووفقاً لتقرير التوازن العسكري ٢٠١٤، تتفوق دول المجلس على إيران في ما يتعلق بالقوة الشاملة للعربات المسلحة، والطائرات المقاتلة (ضعف ما تمتلكه إيران). كما أنّ معظم المقاتلات الخليجية من طرازات حديثة مقارنةً بنظيراتها الإيرانية العتيقة والمتدهورة التي تم شراء معظمها قبل الثورة، أو الاستيلاء عليها بعدما لجأ الطيارون العراقيون إلى إيران أثناء حرب الخليج الثانية (١٩٩١)، وتحيط الشكوك في جاهزية نصفها تقريباً للخدمة<sup>(٤٩)</sup>.

وفي مجال الأمن الداخلي، نجد أنّ التنسيق والتعاون بين بلدان المجلس أكثر تقدماً مقارنةً بمجال الدفاع المشترك<sup>(٥٠)</sup>. كما أنّ القبضة الأمنية الشديدة، وتمرير قوانين جديدة لمكافحة الاضطرابات الداخلية تحت مسميات مختلفة يجعل اقتراب الناس حذراً تجاه التعبئة أو الاحتجاجات الشعبية<sup>(٥١)</sup>.

وقد أبانت خبرة مجلس التعاون عن نجاحه في احتواء الضغائن التاريخية والشكوك المتبادلة والصراعات القائمة بين أعضائه. فقد كفل المجلس عدم قيام أيّ من أعضائه بالاعتداء، أو مشاركة طرف ثالث في اعتداء بعضها على بعض، أو تغيير نظم الحكم فيها بالقوة. كأنّ المجلس نجح، إلى حدٍ كبير، في إقامة منطقة سلام بين أعضائه. وفي الحقيقة، كان المجلس، الذي جاءت نشأته هادئةً وسلمية، محاولةً ناجعةً للتكيف مع حقائق الحقبة ما بعد الاستعمارية<sup>(٥٢)</sup>.

ويدفع البعض بأنّ الضمانات الأمنية الغربية، والأمريكية بالخصوص، عامل مهم لاستقرار المنطقة في غيبة هيكل أمني جماعي<sup>(٥٣)</sup>. فالولايات المتحدة تعدّ المحور الرئيس الذي تدور حوله عملية تنظيم البنية الأمنية في منطقة الخليج<sup>(٥٤)</sup>. وفي وقت يعد فيه التهديد الإرهابي والجوي والبحري والصاروخي التهديد الرئيس لأقطار المجلس، فإنّ القوات الجوية والبحرية ووحدات

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٥٣ - ٥٨.

(٥٠) Alasfoor, *The Gulf Cooperation Council: Its Nature and Achievements, A Political Analysis of Regional Integration of the GCC States, 1979-2004*, pp. 93-96 and 108.

(٥١) «Country Report August 2014: Saudi Arabia», EIU, p. 3.

(٥٢) Alasfoor, *Ibid.*, p. 220.

(٥٣) «The Gulf Security Architecture: Partnership with the Gulf Cooperation Council: A Majority Staff Report», US Senate (19 June 2012), p. 3, <<http://www.foreign.senate.gov/imo/media/doc/746031.pdf>>.

(٥٤) Ahmed M. Al-Azemi, «Prospects for a Gulf Cooperation Security Structure», *USAWC Strategy* (٥٤) = *Research Project* (Carlisle Barracks) (April 1997), pp. 17-8, and Abdul-Ghaffar, *Regional and International*

مكافحة الإرهاب الأمريكية وإمكاناتها في الانتشار السريع تظل رادعاً قوياً. كما أنّ وجود مقر بعض القيادات العسكرية الأمريكية في المنطقة يمنح الولايات المتحدة القدرة على دمج عملياتها بصورة مباشرة مع قوات بلدان المجلس. وقد زادت الولايات المتحدة بانتظام قدرات صواريخ كروز ومكوّنات الدفاع الصاروخي في إطار التزامها بأمن هذه البلدان، مع تزايد الخطر الذي يشكّله التهديد الإيراني للامتثال والصاروخي. وتتعاون الولايات المتحدة مع مجلس التعاون في مجالات تحديث القوات الجوية وإجراء التدريبات المشتركة وغيرها. وهذه الشراكة تدعمها عمليات بيع هائلة للأسلحة إلى هذه البلدان<sup>(٥٥)</sup>.

ومع ذلك، يبدو أنّ الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة عطّل مجلس التعاون من أداء أي دور في مسألة أمن المنطقة؛ فقد انخرط كل أعضائه في اتفاقات أمنية ثنائية مع الولايات المتحدة، وغيرها من القوى الغربية<sup>(٥٦)</sup>.

وعلى الرغم من أنّ مجلس التعاون أصبح لاعباً إقليمياً أكثر استقلاليةً وفاعليةً، فلا تزال الولايات المتحدة تمثل القوة الحاسمة لضمان استقرار المنطقة. بيد أنّ هذا الوضع يخلق مستوى من الاعتماد يخفق في التعامل مع الخطر المتمثل بأنّ الولايات المتحدة قد لا تكون متاحة دائماً<sup>(٥٧)</sup>. وثمة تساؤلات تُثار حول الضمانات الأمنية للقوى الخارجية، واحتمال أن تغير الدول الغربية سياساتها والتزاماتها الأمنية تجاه المنطقة. وثمة إمكانية أن يخلق الوجود العسكري الأجنبي رأياً عاماً خليجياً مضاداً. بعبارة أخرى، يمكن أن يكون الوجود العسكري الأجنبي باعثاً على عدم الاستقرار في المنطقة<sup>(٥٨)</sup>.

## خاتمة

على المستوى الكلي، تواجه أقطار مجلس التعاون الخليجي ما يمكن تسميته «معضلة الاستقرار»، وهي مركّبة من عوامل عديدة ومتنوعة (داخلية وخارجية)، لم يتم سوى إحراز تقدم محدود في معالجتها، على الرغم من ولوج المجلس في عقده الرابع. وهذه المعضلة مُرشّحة للاستمرار في المستقبل المنظور. فلم تستطع بلدان المجلس التخلص من التبعية التاريخية

*al Strategy for Gulf Security: A Perspective on the Driving Forces of Strategic Conflict and the Regional Response*, pp. 4-13, 20 and 23-25.

Cordesman, «Moving Toward Unity: Making Effective Use of Arab Gulf Forces and Resources», p. 239.

Ulrichsen, «Internal and External Security in the Arab Gulf States», pp. 43-47.

Cordesman, Ibid., p. 205.

(٥٦)

(٥٧)

(٥٨) الدسوقي، «معضلات الأمن الجماعي في مجلس التعاون الخليجي».

للقوى الخارجية في حماية استقرارها، أو تطوير هيكل ذاتي للأمن الجماعي قادر على مواجهة مصادر عدم الاستقرار في المنطقة، على الرغم من امتلاكها موارد سياسية واقتصادية تؤهلها لتحقيق ذلك. ومن منظور الإنجاز وخبرة التكامل، أثبتت بلدان المجلس قدرتها على تحقيق معدلات تنموية اقتصادية واجتماعية مرتفعة ومستوى معقول من التكامل الاقتصادي، ويمكنها فعل ذلك في المجال الدفاعي. وليس أفضل من البيئة الإقليمية الراهنة ملاءمة لتطوير الهيكل الأمني المنشود<sup>(٥٩)</sup>.

وعلى المستوى الجزئي، من المتوقع أن تشهد معظم بلدان المجلس (قطر، الإمارات، عُمان، والسعودية) استقراراً سياسياً في المستقبل المنظور، وأن تظل احتمالات حصول احتجاجات شعبية واسعة النطاق، أو تحدّد جدي لنظم الحكم الوراثية أو الأسر المالكة، محدودة. وعلى الرغم من زيادة مؤشرات عدم الاستقرار في كلٍ من البحرين والكويت، واستعداد المعارضة فيهما لعبور الخطوط الحمر للاحتجاج، فإنّ الأمر لن يصل إلى حد إحداث تغيير جذري في العملية السياسية أو نظام الحكم في المستقبل المنظور □

---

Cordesman, Ibid., and Alasfoor, *The Gulf Cooperation Council: Its Nature and Achievements*, (٥٩)  
*A Political Analysis of Regional Integration of the GCC States, 1979-2004.*